الأمم المتحدة

الجمعية العامة

اللجنة الخامسة
الجلسة ٩
المعقودة يوم الخميس
١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس: السيد العماري (تونس) (نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد م. مسيلي

المحتويات

البند ١١٩ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

البند ١٢٠ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/50/SR.9
6 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

بالنظـــر إلـــى غيـــاب السيـــد فتيشيز أشـــير (نيكاراغـــوا)، ترأس الجلسة السيد العماري (تونس) نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١١٩ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع) (A/50/32، A/50/263 و Add.1، A/50/288، A/50/404)

١ - السيدة هايلوك (جزر البهاما): أشادت بالجدية التي بحثت بها لجنة المؤتمرات أساليب زيادة تحسين استخدام الموارد المتاحة، وقالت إنها توافق على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة.

٢ - وتابعت قائلة إن جزر البهاما، شأنها شأن اللجنة، تشعر بالقلق إزاء كبر عدد الأجهزة التي لا يصل معدل استخدامها إلى نسبة ٨٠ في المائة. وأعربت عن أملها في أن تتوصل بسرعة المشاورات التي ستجرى بشأن هذه المشكلة إلى نتائج. وفيما يتعلق بمراقبة الوثائق والحد منها، قالت إن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية تخلتا عن إعداد المحاضر الحرفية. وهناك أجهزة أخرى يمكن أن تحذو حذوهما غير أنه ينبغي ألا تشعر تلك الأجهزة بأنها ملزمة باتخاذ تدابير تمس بفعاليتها.

٣ - ومضت تقول إن المعلومات التي أبلغها وكيل الأمين العام لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم فيما يتعلق بتكلفة الوثائق والتبديد يتبين أنه يجب على الوفود والأمانة العامة توخي مزيد من اليقظة ذلك أنه ينبغي تحقيق وفورات كبيرة. وقالت إنه ينبغي الإشادة بالأمانة العامة للمبادرات التي اتخذتها بالفعل وتشجيعها على مواصلة جهودها. والمنظمة مصيبة في هذا الصدد حين تستغل التقدم التقني لتحسين استخدام مواردها، كما فعلت خلال مؤتمر بيجين عندما استخدمت الترجمة من بعد.

٤ - وتابعت قائلة إنه عندما يحدث نقص في خدمات الترجمة الشفوية، فإن المجموعات الاقليمية هي أول من يتحمل النتائج السلبية المترتبة على ذلك، وينبغي التفكير في التدابير التي يمكن اتخاذها لايجاد حل لهذه المشلكة ذلك أن أعمال هذه المجموعات تساعد في كثير من الأحيان على التعجيل بأعمال الأجهزة الرسمية - ولا سيما عندما تتوفر لأعضاء المجموعات إمكانية العمل بلغة يتقنونها جيدا. وفي بيجين، أفادت مجموعة الـ ٧٧ من محاولة خاصة في هذا الصدد، وأمكن ملاحظة أن هذا سهل كثيرا من أعمال المؤتمر.

٥ - وأعربت في خاتمة بيانها عن استعداد وفد جزر البهاما للتعاون مع سائر الوفود لاستخدام موارد المنظمة استخداما أمثل، على أساس أنه يجب البحث عن أرشد الحلول وأكثرها فعالية، وتفادي أي اقتراح يكون تحكميا وغامضا أو يتعارض مع مصالح المنظمة وأهدافها.

٦ - السيد دينيكو (الاتحاد الروسي): قال إنه يوافق اجمالا على استنتاجات وتوصيات لجنة المؤتمرات. وبالنظر إلى الأهمية التي يوليها بلده لتعزيز فعالية المنظمة، فإنه يتابع عن كثب الابتكارات التي تطبقها الأمانة العامة وذلك على سبيل المثال في مجال الترجمة وإعداد الوثائق، ويتطلع باهتمام إلى معرفة الاستنتاجات التي ستتوصل اليها الأمانة العامة نفسها (ولا سيما مكتب المراقبة الداخلية) والدول الأعضاء فيما يتعلق بجدوى هذه التدابير.

٧ - وتابع قائلا إن هذه المهمة معقدة تستلزم تعاون الطرفين (الأمانة العامة والدول الأعضاء)، اللذين يجب أن يتفقا على الاستراتيجية التي ينبغي اتباعها وعلى طرائق التطبيق. وأوضح أنهما سيتمكنان بفضل معرفتهما الدقيقة بالمشكلة، ودون مساعدة خارجية، من تقدير ما ينبغي عمله وايجاد الحلول العملية وذلك بمساعدة لجنة المؤتمرات التي مهمتها الأساسية هي تركيز العمل الجاري بهدف ترشيد خدمات المؤتمرات.

٨ - ونوه ممثل الاتحاد الروسي بأداء اللجنة، وأعرب عن موافقته بصورة عامة على طريقة استخدامها الاحصاءات المتعلقة باستخدام خدمات المؤتمرات، ولكنه قال إن الوفد الروسي لا يسعه إلا إبداء بعض التحفظات على هذه النقطة، فطريقة الاستفادة من هذه الاحصاءات في حاجة واضحة إلى التعديل. صحيح، على سبيل المثال، أنه في حالة تقصير مدة دورة ما، ينخفض تبعا لذلك معدل استخدام خدمات المؤتمرات لكن ذلك لا يعني بالضرورة نقصا في الفعالية، سواء في عمل الجهاز المعني أو فيما يتعلق بخدمات المؤتمرات. والدليل على ذلك دورة لجنة المؤتمرات نفسها لعام ١٩٩٥. لذلك ينبغي استعمال الاحصاءات بحذر إذ أنها ليست سوى أحد العناصر التي يجب مراعاتها في اتخاذ القرارات الرامية إلى ترشيد أداء خدمات المؤتمرات.

٩ - وبناء على ذلك أوضح أن امكانية الترشيد ليست باللانهائية وأنه يجب على الدول الأعضاء، من جهتها، أن تتوخى الاعتدال في ممارسة حقها في الاجتماع في اطار هذا الجهاز أو ذلك وفي الحصول على الوثائق المناسبة. وتابع قائلا إن الاتحاد الروسي يوافق، في هذا الصدد ، على الأفكار التي طرحها وكيل الأمين العام عند افتتاح المناقشة بشأن هذا البند. واستدرك قائلا ان بلده يصر على أن تكون تدابير الحد من الوثائق أو ترشيد أداء خدمات المؤتمرات خالية من أي طابع تمييزي وعلى ألا تمس بمبدأ المساواة بين اللغات في المنظمة.

١٠ - وأردف قائلا إن الفكرة القائلة إن خدمات الترجمة والترجمة الشفوية تكلف مبالغ باهظة آخذة في الانتشار. وأوضح أن تدابير التوفير المقترحة تتراوح بين اعادة التوازن بين مختلف فئات الوظائف في خدمات الترجمة التحريرية وبين التعاقد من الباطن على كامل أعمال الترجمة. وأكد أنه يجب السعي إلى تحسين نسبة فعالية التكلفة في مجال الترجمة، كما هو الشأن في أية وظيفة أخرى. فيمكن في هذا الاطار، تحليل مردودية الابتكارات التكنولوجية التي لم تظهر بعد جلية في واقع الأمر. وقال إن هناك تدابير ذات طابع عام يمكن أن تساعد أيضا على تحسين مستوى كفاءة موظفي دوائر اللغات وتكفل حقن دم جديد

في خدمات الترجمة وذلك مثل تحقيق نسبة ملائمة بين الموظفين المعينين تعيينا دائما والموظفين المعينين لفترات محدودة، وتحسين نظام تقييم الأداء، وإصلاح النظام الداخلي لإقامة العدل.

١١ - ومضى قائلا إنه يجب دراسة جميع جوانب المسألة دراسة وافية، وعدم اتخاذ أي إجراء إلا بعد تفكير ملي، وعدم المساس بأية حال من الأحوال بنوعية الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية. وأوضح أن المسألة مسألة سياسية، بل وربما سياسية أكثر منها تقنية فلا يمكن معالجتها وفقا للاعتبارات الاقتصادية فقط. وقال إن الاتحاد الروسي يوافق، بصورة أعم على الأفكار الواردة في مشروع قرار قدمه عدد من الدول الأعضاء يتعلق بتعدد اللغات. وذكر أن تمكين الدول الأعضاء من المشاركة على وجه أفضل في أعمال الأمم المتحدة وزيادة فهمها لبعضها بعضا يساعد على تعزيز فعالية المنظمة. وأعلن في خاتمة بيانه أن الاتحاد الروسي ينضم رسميا إلى قائمة الدول المقدمة لهذا القرار.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/50/11 و A/49/897)

١٢ - السيد جو كويلين (الصين): قال إن وفد بلده يوافق على المبادئ الواردة في البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أن الجمعية العامة ما فتئت منذ دورتها الثالثة والأربعين تعتمد جدول الأنصبة المقررة بتوافق الآراء، وهذا دليل على أن الطريقة المتبعة تراعي إلى حد معقول مبدأ القدرة على الدفع الذي أعيد تأكيده بالفعل مرات عديدة. غير أن هناك بعض العناصر التي تشوه قياس هذه القدرة كما أن المطالب الشرعية لبعض الدول الأعضاء لم تلب دائما.

١٣ - وتابع قائلا إن مسألة معرفة كيفية قياس القدرة على الدفع هي الموضوع الرئيسي للمناقشة الجارية بين الدول الأعضاء. والواقع أن لكل طريقة عيوبها كما أن النظم الاحصائية تختلف من بلد إلى آخر. وقال إن الصين تحيط علما بالدراسة المتعمقة والتي تقوم بها لجنة الاشتراكات لمختلف السبل الممكن توخيها، كما أنها تشجع اللجنة على متابعة أعمالها. وأوضح أن إمكانية تطبيق هذه الطريقة ووجود بيانات إحصائية موثوقة معياران ثمينان حاسمان لذا ترى الصين أن أنسب الاحصاءات في الوقت الراهن هي الاحصاءات المتعلقة بالدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي.

١٤ - ومضى يقول إن دخل الفرد عنصر حاسم في تقرير القدرة على الدفع، لذلك تعارض الصين إلغاء صيغة الخصم المستخدمة لصالح البلدان التي يكون دخل الفرد فيها ضعيفا ولكنها لا تود في الوقت نفسه توسيع نطاق هذه الصيغة.

١٥ - وزاد على ذلك قوله إن سعر الصرف يؤثر مباشرة في تقييم القدرة على الدفع، لذا يجب أن تتوافر هنا أيضا بيانات كافية وموثوقة. ومن السابق لأوانه أيضا التفكير في هذه المرحلة في استخدام تعادل القوة الشرائية.

١٦ - وذكر أن سداد وفوائد الديون الخارجية لعدد من البلدان النامية تستنزف جزءا كبيرا من مواردها مما يعوق نموها ويضعف قدرتها على الدفع. لذلك يجب المحافظة على صيغة خصم لصالح البلدان النامية المثقلة بالديون، كما يجب أن تواصل لجنة الاشتراكات السعي للتوصل إلى صيغة مقبولة.

١٧ - وتابع يقول إن وجود حد أدنى يضر بعدد معين من البلدان النامية وإن المشكلة تفاقمت خلال السنوات الأخيرة على إثر الزيادة في الميزانية العادية وفي ميزانيات عمليات حفظ السلام، الأمر الذي يجب تسويته في أقرب وقت ممكن مع الحرص على ألا يؤدي تخفيض الحد الأدنى أو إلغاؤه إلى إثقال كاهل البلدان النامية التي لا ينطبق عليها.

١٨ - وقال إن الحسابات التي أجرتها لجنة الاشتراكات تبرهن على أن تعديل فترة الأساس لن يؤثر تأثيرا كبيرا في معظم الدول الأعضاء، وإن الصين ترى أن تحديد فترة أساس طويلة هو عامل استقرار. وأعرب عن أمله في ألا تغير فترة الأساس إطلاقا بعد تحديدها بثلاث سنوات أو ست.

١٩ - وأعرب عن ثقة بلده في لجنة الاشتراكات التي لها كفاءات وخبرة لا مثيل لها. وقال في خاتمة بيانه إنه ينبغي إعادة تأكيد دورها في تحسين طريقة وضع جدول للأنصبة المقررة وتشجيعها على متابعة عملها في هذا المجال.

٢٠ - السيد آتيانتو (إندونيسيا): قال إن وفد بلده يوافق دون تحفظ على البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويرى أن من دواعي القلق البالغ أن تصبح مسألة جدول الأنصبة المقررة من أكثر المسائل المعروضة على الجمعية العامة إثارة للجدل، وأعرب عن أسفه لعدم تمكن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة من اقتراح تدابير عملية.

٢١ - والجدول الذي اعتمدته الجمعية العامة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ لا يلبي جميع الآمال التي تعلقها عليه جميع الدول الأعضاء، ولكن إندونيسيا ترى أنه مقبول لأنه روعيت فيه النقاط الأساسية الواردة في القرار ٤٨/٢٢٣.

٢٢ - وتابع قائلا إن إندونيسيا لا تزال مقتنعة، كما تنص على ذلك المادة ١٧ من الميثاق، بأن نفقات المنظمة يجب أن تتحملها الدول الأعضاء وفقا للجدول الذي تضعه الجمعية العامة وأن يظل مبدأ القدرة على الدفع هو المعيار الأساسي في ذلك الجدول. وذكر أن الدخل القومي هو أفضل مؤشر على هذه القدرة، كما أن النصيب المقرر على أي بلد يجب أن يعكس أي تغييرات تطرأ على ذلك الدخل.

٢٣ - ومضى قائلا إنه يجب مواصلة تحويل البيانات باستخدام أسعار الصرف في السوق. ويمكن كذلك عند اللزوم اللجوء إلى استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب أسعار السوق. ولكن ينبغي التخلي عن استخدام تعادل القوة الشرائية وذلك للأسباب التي بينها الفريق العامل المخصص في الفقرة ٩٤ من تقريره.

٢٤ - وذكر أن عبء خدمة الديون يثقل كاهل موارد البلدان النامية كيما تضاعف تأثيره السيئ جدا تقلبات العملات وارتفاع أسعار الفائدة والتضخم. لذلك فإن البلدان التي واصلت تسديد ديونها في الموعد المحدد على الرغم من هذه الصعوبات تستحق اهتماما خاصا. ويجب المحافظة على تسوية الديون، كما يجب مواصلة تطبيق الخصم لصالح البلدان المنخفض دخل الفرد فيها.

٢٥ - وأخيرا، يجب أن يتم تحسين طريقة وضع جدول الأنصبة المقررة تدريجيا، وذلك معناه استبعاد تطبيق طريقة "الرفض الكامل"، التي لا يمكن بواسطتها تحقيق الأهداف المرجوة.

٢٦ - وفيما يتعلق بتوزيع النفقات المتصلة بعمليات حفظ السلام، قال إن وفد بلده يود في هذه المرحلة بمجرد إعادة تأكيد أهمية المبادئ التي أيدتها الجمعية العامة في قراريها ١٨٧١ (دإ - ٤) و ٣١٠١ (د - ٢٨).

٢٧ - السيدة رودريغيس (كوبا): قالت إنها توافق دون تحفظ على البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكرت أن وجهات النظر متنوعة جدا فيما يتعلق بالطريقة المثلى لوضع جدول الأنصبة المقررة. لذلك كان مفهوما أن الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع لم يتمكن من وضع توصيات أكثر تحديدا وأن لجنة الاشتراكات احتاجت إلى دورتين لكي تنجز الدراسة التي طلبت إليها الجمعية العامة اجراءها في قرارها ٢٢٣/٤٨ جيم.

٢٨ - وأضافت قائلة إن الجدول الذي اعتمد للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ لا يمكن أن يخضع إلى تنقيح عام ذلك لأن الشروط المنصوص عليها في المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة لم تلب.

٢٩ - وفيما يتعلق بطريقة وضع جدول الأنصبة المقررة الذي يجب أن يظل عنصر القدرة على الدفع حجر الزاوية فيه، قالت إنه ينبغي للجنة الاشتراكات أن تدرج خلال دورتها المقبلة وبصورة نهائية عددا معينا من العناصر التي أوردتها الجمعية العامة في مختلف قراراتها، ولا سيما العناصر الواردة في الفقرة ٣ من قرارها ٢٢٣/٤٣ باء.

٣٠ - وتابعت قائلة إنه من بين التعديلات المتعددة التي أدخلت على مبدأ القدرة على الدفع التي تقررت على مر السنين، لأسباب سياسية أحيانا ينبغي المحافظة على التعديلات التي تهدف إلى مراعاة الإمكانيات المحدودة للبلدان النامية. بل يجب حذف عنصر التشويه المتمثل في الحد الأقصى. فما من شيء يمكن بالفعل أن يبرر تحمل البلدان النامية جزءا من العبء المالي الذي ينبغي أن يقع على كاهل الطرف المشارك الرئيسي، ولا سيما، إذا قرر هذا الطرف من جانب واحد، على الرغم من هذه الميزة غير المستحقة عدم تسديد اشتراكه بل وخفضه. ويجب، كما هو متوخى، مواصلة بحث طرق تطبيق الحد الأدنى وإعادة النظر في الأساس المنطقي لذلك إذا ما تبين أن الحدين - الأقصى والأدنى - مصدران من مصادر التشويه.

٣١ - وأوضحت أن الجدول الخاص المطبق لأغراض تمويل عمليات حفظ السلام يجب أن يظل خاضعا للمبادئ المنصوص عليها في قراري الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ - ٤) و ٣١٠٣ (د - ٢٨). فمنذ سنوات عديدة والدول الأعضاء توافق على هذا البرنامج وقد آن الأوان لتثبيته.

٣٢ - وقالت ممثلة كوبا إنها لا ترى الكيفية التي يمكن بها تحسين طريقة حساب الأنصبة المقررة المساهمة في انتعاش الحالة المالية للمنظمة. وأوضحت أن العلاج الوحيد للعجز المالي هو أن تسدد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها كاملة في الوقت المحدد بدون شروط.

٣٣ - السيد إيتماتوف (قيرغيزستان): قال إن تحسين طريقة وضع جدول الأنصبة المقررة من أفضل الوسائل لمعالجة الأزمة المالية التي تواجهها المنظمة. وما من أحد لا يوافق على أن الدول الأعضاء مطالبة بدفع أنصبتها المقررة كاملة في الوقت المطلوب، غير أنه يجب التقيد بالمبدأ الأساسي، مبدأ القدرة على الدفع. وأوضح أن سبب المتأخرات المستحقة على الجمهوريات السوفياتية السابقة ومنها قيرغيزستان مرده أن حصصها مرتفعة للغاية إذ تقول لجنة الاشتراكات في تقريرها إن النصيب المقرر على قيرغيزستان يبلغ ثلاثة أمثال ما ينبغي أن يكون عليه لو لم تطبق صيغة حدود التفاوت. لذلك فإن قيرغيزستان توشك أن يطبق عليها أحكام المادة ١٩ من الميثاق ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على الرغم من أنها سددت منذ عهد قريب مبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ دولار من قيمة اشتراكاتها في الميزانية العادية. فالصعوبات التي يمكن أن تترتب على ذلك سواء بالنسبة للأمم المتحدة أو بالنسبة لقيرغيزستان سببها عوامل تقع خارج نطاق سيطرتها.

٣٤ - وتابع قائلا إنه تبين أن فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق أطول وأكثر تعقيدا مما كان يتوقع كما تشهد على ذلك الإحصاءات التي نشرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ففي عام ١٩٩٤، انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢٧ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٣، وبنسبة ٦٧ في المائة مقارنة بعام ١٩٩١. وتأثرت جميع قطاعات الاقتصاد وتضاعفت نسبة البطالة. وفي عام ١٩٩٣، بينت دراسة أن ٤٠ في المائة من السكان يعيشون دون عتبة الفقر وأن الحالة تفاقمت منذ ذلك الوقت ولا سيما بسبب اقتران تضخم كبير بانخفاض متواصل في المرتبات الحقيقية، ففي نهاية عام ١٩٩٤ لم تكن المرتبات تعادل حتى ربع ما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٠.

٣٥ - ومضى يقول إن التبادل التجاري مع الجمهوريات السوفياتية السابقة - الشريكة الرئيسية لقيرغيزستان - ما فتئ يتقلص حجمه وإن خدمة الديون تشكل عبئا ثقيلا على قيرغيزستان إذ عليها أن تسدد ما يعادل ١٧٠ مليون دولار لبلدان كمنولث الدول المستقلة كما يجب عليها تسديد مبلغ ٢٨ مليون دولار للاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥.

٣٦ - وأضاف إن عجز الميزانية كبير وإن قيرغيزستان تواجه صعوبات جمة في جمع الأموال الضرورية لضمان مجرد صيانة هياكلها الأساسية. وبسبب هذه العوامل جميعها تزداد قدرة قيرغيزستان على الدفع

ضعفا يوما بعد يوم. وأعرب السيد إيتماتوف عن أمله في أن تراعى هذه الصعوبات عند بحث أساليب تطبيق المادة ١٩ من الميثاق.

٣٧ - السيد ديموف (بلغاريا): أكد أن نقائص معينة كامنة في الطريقة الحالية لوضع جدول الأنصبة المقررة تؤدي إلى تحميل بلدان عديدة كثيرة من بينها بلغاريا، أنصبة مرتفعة جدا للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، وأن تطبيق مبدأ القدرة على الدفع يجب أن يخضع لمعايير المساواة والموضوعية والاتساق. وقال إن بلغاريا، شأنها شأن بلدان الاتحاد الأوروبي، ترى أن منهجية وضع جدول الأنصبة المقررة يجب أن تكون ثابتة، وأن تستند إلى بيانات موثوقة شفافة يمكن مقارنتها يراعى فيها الواقع قدر الإمكان ويجب أن تعتمد بتوافق الآراء.

٣٨ - وأضاف قائلا إنه لكي تكون هناك علاقة أوثق بين النصيب المقرر والقدرة الحالية على الدفع، ينبغي تحديد فترة الأساس الإحصائية بثلاث سنوات، وذلك وفقا لتوصية الفريق العامل المخصص. وينبغي كذلك إعادة حساب الجدول مرة كل سنة، للعلم فقط، حسبما اقترحه الفريق العامل في الفقرة ٧٧ من تقريره.

٣٩ - وذكر أن الآثار المتبقية لصيغة حدود التفاوت في الأنصبة المقررة ستزول تدريجيا خلال فترة تطبيق الجدول المقبل. وينبغي، كما أقترح، التفكير في استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للدخل، النظر إلى أن هذه القيمة الإجمالية تتوفر فيها معايير القابلية للمقارنة والبساطة والتوافر. وقال إن بلغاريا توافق في هذا الصدد على التوصية المتعلقة بالبلدان التي كانت اقتصاداتها مخططة مركزيا في وقت ما (الفقرة ٥١)، وتوافق كذلك على التوصية التي تهدف إلى استخدام أسعار الصرف في السوق لتحويل البيانات. وأخيرا فإنها تضم صوتها إلى أعضاء لجنة الاشتراكات الذين قرروا المحافظة على تسوية عبء الديون.

٤٠ - وأعرب عن قلق بلده إزاء الحالة المالية الحرجة التي تواجهها المنظمة بسبب عدم تسديد الدول الأعضاء لاشتراكاتهما كاملة في الوقت المحدد ودون شروط. وقال إن حالات القوة القاهرة هي وحدها التي يمكن أن تبرر تأخير السداد.

٤١ - السيد باومانيس (ليتوانيا): قال إن هناك هدفين ينبغي السعي إلى تحقيقهما يمكن أن يخدما في رأيه المصالح الأساسية لجميع الدول الأعضاء، أولهما إعطاء الأمم المتحدة قاعدة مالية متينة، وثانيهما الانتهاء من إصلاح جدول الأنصبة المقررة في الميزانية العادية باعتماد طريقة شبه دائمة يمكن تنقيحها على فترات متباعدة جدا، وبإعادة النظر في فترات أقل تباعدا في البيانات المستخدمة لغرض حساب الأنصبة المقررة. وأعرب عن تأييد وفد ليتوانيا لمقررات الجمعية العامة الرامية إلى تحقيق هذين الهدفين وقال إن الهدف الثاني يمكن أن يساعد على تحقيق الهدف الأول.

٤٢ - وأردف قائلا إن الوقت حان فيما يبدو للشروع في إجراء إصلاح جدي، وذلك لأسباب عديدة. أولا، لأن اقتران الأزمة المالية للأمم المتحدة والذكرى الخمسين لإنشائها يشكل عاملا حافزا للأفكار ومعبئا للإرادة السياسة، فقد طرح عدد من البلدان، منها ليتوانيا، حلولا مبتكرة أمام الجمعية العامة لتمويل الأنشطة الدولية،

الأمر الذي يتوقع له أن يهيء ظروفا أكثر ملاءمة لتطبيق الإصلاحات المالية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمنهجية وضع جدول للأنصبة المقررة. وأخيرا، يتضمن تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع (A/49/897) عددا من التحسينات والابتكارات التي تكفل أساسا فنيا قويا، كما حدد عناصر إضافية ينبغي دراستها.

٤٣ - صحيح أنه ينبغي تحسين طريقة حساب الأنصبة المقررة على الصعيد الفني، ولكن المبادئ العامة التي يجب الاهتداء بها في تنفيذ هذه الطريقة موجودة بالفعل، إذ يجب اعتبار مبدأ القدرة على الدفع، دون استثناء أساسا لهذه الطريقة مع إخضاع تطبيقه لمبادئ إضافية: مبدأ المساواة في السيادة، ومعناه استخدام طريقة مماثلة لتحديد قدرة جميع الدول الأعضاء على الدفع، ومبدأ العدالة الرأسية، أو التدرج الذي تسدد بموجبه الدول الأعضاء الغنية جزءا أكبر بكثير نسبيا من دخلها يفوق الجزء الذي تسدده الدول الفقيرة، ومبدأ العدالة الأفقية، ومعناه فرض حصص متساوية على الدول الأعضاء التي يتساوى فيها دخل الفرد، ومبدأ التسويات المعتدلة التي تطبق على الدخل القومي المستخدم كأساس لحساب الأنصبة المقررة.

٤٤ - ومضى قائلا إن الجهود التي تهدف إلى إعطاء المنظمة أساسا ماليا متينا يجب أن تقوم على الاعتراف بمصالح مشتركة عديدة، فإزالة التشوهات الموجودة حاليا في جدول الأنصبة المقررة تستجيب لمصالح جميع الدول الأعضاء إذ يحسن ذلك سير العمل الديمقراطي في المنظمة عن طريق زيادة المشاركة في أعمال الجمعية العامة أو توسيع نطاق تلك المشاركة. ويمكن تعزيز هذه المشاركة عن طريق إلغاء الحد الأدنى المطبق حاليا مما يقلل كثيرا من قائمة البلدان المحرومة من حق التصويت في الجمعية العامة تطبيقا للمادة ١٩ من الميثاق. ومشاركة بعض الدول التي تتأثر بالتشويهات الناشئة عن تطبيق صيغة حدود التفاوت، ولا سيما الدول الأعضاء الجديدة، ومنها ليتوانيا، معرضة حاليا للخطر. وإصلاح الحالة المالية للأمم المتحدة يمكن أن يؤدي كذلك إلى تحقيق وفورات لجميع الدول الأعضاء، لأنه إذا كانت منظمة الأمم المتحدة قوية ماليا فسيكون باستطاعتها الوفاء بفعالية أكبر بمهمتين رئيسيتين من المهام الموكلة إليها بموجب الميثاق هما تعزيز التنمية وصيانة السلم والأمن الدوليين. وأخيرا فإن التمويل القابل للاستمرار القائم على جدول منصف قد تجني منه جميع الدول الأعضاء فوائد سياسية.

٤٥ - ووجه ممثل ليتوانيا الانتباه في ختام كلمته، إلى حالة الدول الأعضاء الجديدة، التي من بينها ليتوانيا، المهددة بتفقد حقها في التصويت في بداية عام ١٩٩٦، فالأنصبة المقررة التي حددتها الجمعية العامة بالنسبة لهذه الدول في عام ١٩٩٢ أنصبة مفرطة. وذكر أن الحالة تحسنت قليلا منذ عام ١٩٩٤ إذ إن النصيب المقرر على ليتوانيا لم يعد يفوق ثلاثة أمثال المبلغ القائم على أساس القدرة على الدفع المحددة في عام ١٩٩٤ كما أن هذه النسبة انخفضت إلى الضعف بالنسبة لعام ١٩٩٧. وتحاول ليتوانيا الوفاء بالالتزام الواقع على عاتقها بتسديد اشتراكاتها بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط باعتبار هذا نتيجة لمبدأ المساواة في السيادة. وتعترف ليتوانيا كذلك بأن التزاماتها المالية لا تتغير بسبب عدم احترام الجانب الثاني لهذا المبدأ - ألا وهو مبدأ تساوي الدول الأعضاء في الحقوق - عند حساب نصيبها لعام ١٩٩٢، هذا على الرغم من أن هذه الحالة التي تقع خارج نطاق سيطرة ليتوانيا هي السبب في المتأخرات وقد تؤدي

إلى تطبيق المادة ١٩ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ونتيجة لذلك، فإن ليتوانيا يؤسفها أن تعلن أنها سترجو من الجمعية العامة السماح لها بتمديد فترة تسديد متأخراتها لمدة طويلة.

٤٦ - السيد أورانج (بيلاروس): نوه بالأعمال الهامة المثمرة إجمالا التي أنجزها الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع ولاحظ أن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة قد حقق بعض التقدم، ولكن كل من يشاركون في العملية المعقدة، عملية صياغة السياسة المالية لمنظمة الأمم المتحدة، يعترفون بخطورة الحالة المالية التي تعيشها المنظمة عشية الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشائها. وحالة الأزمة هذه تشكل مصدر قلق ولكنها تبدد الأوهام، نظرا إلى اختلاف وجهات النظر القائم بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بطبيعة الأزمة السياسية وأسبابها. وأوضح أن وفد بيلاروس يصر، من جهته، على تأكيد أن السبب الرئيسي لضخامة الديون المستحقة على الدول الأعضاء للمنظمة هو أن جدول الأنصبة المقررة لا يقوم على أسس عادلة. وذكر أنه يجب كذلك أن تؤخذ في الحسبان مسألة فاعلية الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة. وأخيرا يجب، قبل اتخاذ قرارات سياسية تترتب عليها آثار مالية هامة، تقييم إمكانيات جمع الأموال الضرورية لتنفيذ تلك القرارات، تقييما موضوعيا.

٤٧ - وأردف قائلا إن من المعروف أن الأنصبة المقررة على بعض الدول تفوق بكثير قدرتها على الدفع، وإن هناك للأسف من بين أقل البلدان نموا بلدانا وجدت نفسها في هذه الحالة بسبب تطبيق الحد الأدنى. وتواجه جمهورية بيلاروس نفسها حالة صعبة للغاية، فبإجراء حسابات بسيطة نسبيا يتبين أنه من أصل الدين المستحق على بلده للأمم المتحدة وقدره ٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، هناك فقط ١٠ ملايين دولار محسوبة وفقا لمبدأ القدرة على الدفع، وأن بلده سدد هذه السنة جزءا من هذا الدين، أي مبلغ ١,٨ مليون دولار. وهذا الفارق الكبير يؤدي إلى نشوء حالة استثنائية تماما، فما من أحد يعارض أن المعاملة التي عوملت بها بيلاروس غير منصفة، ولكن لا يجري اتخاذ أي تدبير لتصحيح هذه الحالة الشاذة. هذا وتواجه بلدان أخرى حالة مشابهة. وأوضح أنه ينشأ نتيجة لذلك لدى الدول الأعضاء شعور بعدم الثقة في نظام تمويل الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن الحل يبدو بسيطا تماما من الناحية النظرية، ذلك أنه يكفي تحديد الأنصبة المقررة حسب القدرة على الدفع، وتسوية مشكلة الديون الناشئة عن العوامل المذكورة أعلاه، وحمل الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها كاملة في الوقت المطلوب غير أنه من الصعب جدا تحقيق هذه الأهداف عمليا لا سيما وأنها تفترض توافر إرادة سياسية حقيقية من جانب الدول الأعضاء.

٤٨ - ومضى قائلا إنه يتبين من أعمال الجهازين المذكورين أعلاه أن القرارات العملية التي من شأنها أن تحسن نظام توزيع نفقات الأمم المتحدة تتخذ ببطء كبير، وإن الانطباع لدى المرء بأن عملية الإصلاح لم يتم الشروع فيها إلا منذ وقت قصير جدا وأنه ينبغي قطع شوط طويل جدا في هذا المجال قبل أن يتم إصلاح نظام تمويل المنظمة إصلاحا كاملا ليس من باب التشاؤم وإنما هو إقرار بالواقع. ويمكن في هذا الصدد التشكك في أن يتيح أحد الإجراءات المتخذة لفرض الإصلاحات الجارية، أي التنقيح الكامل للجدول، حلا للخروج من الأزمة المالية. وقال إن وفد بيلاروس يرى أنه يجب عدم استبعاد البحث عن حلول لمشاكل

الدول الأعضاء، منفردة، ولا سيما في هذه المرحلة. فهذه التدابير، المدرجة في إطار إصلاح ينبغي المضي فيه إلى حين اكتماله، من شأنها أن تزيل نقاط التوتر الأكثر إيلاما. ولكن للأسف لا نرى أية مبادرات تتخذ في هذا الاتجاه، فعلى العكس من ذلك يعطي تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالحالة المالية للمنظمة الانطباع بأن هناك، بالأحرى، اتجاها إلى البحث عن نهج متشددة، وربما اتخاذ تدابير جزائية ضد الدول التي لا تفي بالتزاماتها المالية كاملة. لذلك يجب ألا تغيب عن الأنظار حالة البلدان التي لم يطبق عليها مبدأ القدرة على الدفع على النحو الواجب. ومن غير المنطقي إطلاقا، ما لم يزل هذا العامل، اتباع الموقف نفسه إزاءها. ويضاف إلى هذا أن الأزمة ونتائجها قد تتفاقم نتيجة لذلك.

٤٩ - وتابع قائلا إن وفد بيلاروس يحيط علما مع الاهتمام باستنتاجات وتوصيات لجنة الاشتراكات، ولكنه يرى لزاما على نفسه ملاحظة أن النتائج لا تستجيب للآمال التي تعلقها عليها الدول الأعضاء. وذكر أن وفد بلده ربما يفضل تقديم اقتراحات تهدف إلى تحديد فترة الأساس بثلاث سنوات، واستخدام الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الصرف في السوق وإزالة عنصر حدود التفاوت الذي يؤدي إلى أكثر التشوهات خطورة في الجدول في أقرب وقت ممكن. وفضلا عن ذلك، ليست هناك استنتاجات عملية بشأن العناصر الهامة في الجدول مثل تسوية الديون والخصم المتصل بانخفاض دخل الفرد. وقال في خاتمة بيانه إن ذلك سوف يترتب عليه بالتأكيد مشاكل إضافية عند وضع جدول الأنصبة المقررة للفترة التالية (١٩٩٨-٢٠٠٠).

٥٠ - السيدة إريستانبيكوفا (كازاخستان): قالت إن الاحتفال بالذكرى الخمسين يتيح للدول الأعضاء الفرصة لضم جهودها من أجل إعداد المنظمة لمواجهة التحديات الجديدة والاضطلاع بالمهام الجديدة الناشئة من التغييرات التي حدثت منذ نهاية "الحرب الباردة". وفي هذا السياق، تشارك كازاخستان بقية الدول الأعضاء والأمين العام فيما يساورهم من القلق البالغ بسبب الأزمة المالية التي تعيشها الأمم المتحدة وترى أن الأزمة تستلزم اتخاذ تدابير إصلاح بناءة. وفي هذا الصدد، لاحظت ممثلة كازاخستان مع الارتياح العمل الذي أنجزه الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للمنظمة.

٥١ - ومضت قائلة إن تراكم المتأخرات الكثيرة في تسديد الاشتراكات المستحقة سواء للميزانية العادية أو لعمليات حفظ السلام يثير القلق، فطبيعي أن من واجب جميع البلدان الوفاء بالتزاماتها كاملة في هذا الصدد، وجمهورية كازاخستان لا تدخر جهدا في الوفاء بالتزاماتها المالية، فالتحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق الذي يحدث تغييرات عميقة. والصعوبات المرتبطة بظهور مشاكل إيكولوجية عديدة تعطل عملية الإصلاح الاجتماعي الاقتصادي بكاملها لا تضعف من تصميمها القوي على المساهمة في تمويل أنشطة الأمم المتحدة. وذكرت أن قيمة الاشتراكات التي سددتها كازاخستان إلى الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام عشية الدورة الخمسين للأمم المتحدة تبلغ ٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما ينوي بلدها اتخاذ إجراءات عملية أخرى لتسديد المبالغ المستحقة المتبقية.

٥٢ - وفيما يتعلق بتحسين طريقة وضع جدول الاشتراكات التي يجب أن تكون بسيطة ومرنة، وأن يراعى مستوى التنمية الاقتصادية الذي بلغته الدول، قالت إن وفد كازاخستان يرى إن آخر تقرير للجنة

الاشتراكات يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وأشادت باللجنة لمواصلة أعمالها وفقا للولاية المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٨. وقالت إنها تؤيد كذلك أعمال الفريق العامل المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة الذي يهدف، ضمن جملة أمور، إلى تحليل مدى القدرة على الدفع تحليلا أكثر تعمقا وتحيط علما بالأفكار والمساهمات الواردة في هذا الصدد في تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع. ثم قالت إن وفد كازاخستان يوافق على الفكرة القائلة بأن من الملائم وضع جدول للأنصبة المقررة بزيادة الاستناد إلى مبدأ القدرة على الدفع من أجل التوصل إلى حل أطول أجلا للأزمة المالية الحالية. وينطبق ذلك بوجه خاص على الأنصبة المقررة الأعلى مما ينبغي والمستحقة على الدول الأعضاء التي كانت فيما مضى جزءا من الاتحاد السوفياتي، ومن بينها كازاخستان.

٥٣ - وتحدثت عن ضرورة وضع جدول شفاف قائم على معايير اقتصادية دقيقة، وأعربت عن رغبة كازاخستان في أن تحدد فترة الأساس الإحصائية بثلاث سنوات، لتعكس على وجه أفضل القدرة الحقيقية على الدفع. وقالت إن صيغة حدود التفاوت من العوامل التي تترتب عليها زيادة كبيرة في النصيب المقرر على كازاخستان. ولاحظت المتحدثة في هذا الصدد أن وفد بلدها يحبذ إلغاء آثار صيغة حدود التفاوت في أقرب وقت ممكن، هذا على الرغم من انضمامه إلى توافق الآراء بشأن هذه المسألة في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، كما أعربت عن تأييدها لاستخدام أسعار الصرف الرسمية في السوق لتحويل الدخل القومي إلى دولارات الولايات المتحدة.

٥٤ - وأعربت ممثلة كازاخستان في خاتمة بيانها عن أملها في أن يتوج الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية أعماله بمقترحات إيجابية، على أساس التوصيات التي قدمتها لجنة الاشتراكات والفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع وكذلك التوصيات التي ستنبثق من مناقشات اللجنة الخامسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠